

## توسيع الترسانات أسلحة المتمردين في شمال مالي

على الرغم من اتفاقية السلام الأولية التي عُقدت في حزيران ٢٠١٣، استمر العنف المسلح في شمال مالي في العام ٢٠١٤. وقد شارك الجيش المالي والمتمردون الانفصاليون في المواجهات المسلحة. واشتبكت المجموعات المسلحة في منافسة مسلحة على الموارد والسلطة. واستهدف الجهاديون القوات الوطنية والدولية بقنابل مزروعة على الطريق وبهجمات انتحارية. ويبحث هذا الفصل في منابت انعدام الأمن المتعددة في شمال مالي، والتي غالباً ما تكون لها جذور تاريخية، كما يركز على أصول ومصادر الأسلحة والذخيرة في المنطقة.

### بقي الوضع الأمني في شمال مالي محفوف بالمخاطر حتى نهاية العام ٢٠١٤

يشير هذا الفصل إلى أن التمرد المسلح ليس بجديد في شمال مالي، فقد حدث أثناء الصراعات المعقدة التي حدثت ضمن المجموعات العرقية والعشائر، وفيما بينها، وكذلك فيما بين الشبكات التي تهرب المخدرات والممنوعات الأخرى. ومن الجوانب البارزة للتمرد المستمر والذي بدأ في العام ٢٠١٢ وأدى إلى التدخل الدولي في العام ٢٠١٣ هو تزايد أسلحة المتمردين المسلحين الذين تضمنت أسلحتهم بالإضافة إلى الأسلحة الصغيرة، أسلحة من العيار الأكبر مثل البنادق العديمة الارتداد، ومدافع أوتوماتيكية ونظام إطلاق الصواريخ. ويشكل الجهاديون تحدياً لم يكن معروفاً في السابق في شمال مالي، فهم يتبعون الآن برنامجاً مستوحى من القاعدة ضد العدوان «الصلبي» و«أعداء الإسلام»، وينظرون إلى تأسيس قوانين ومؤسسات إسلامية في المناطق التي تخضع لسيطرتهم. وفي هذا السياق، استخدموا أجهزة ناسفة بدائية على جوانب الطرق ومهابط الطائرات في شمال مالي، لا سيما في هجمات ضد الجيش المالي والقوات الفرنسية وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وبين الفصل أن المجموعات المسلحة في شمال مالي هي الآن مسلحة تسليحاً أفضل مما كانت عليه قبل عقد من الزمن، وهي تملك الآن أسلحة من العيارات الأكبر. ويمتلك الجهاديون نظام الدفاع الجوي المحمول على الكتف (MANPADS) والذي يكون عادة غير قابل للعمل، ولكن النظامين اللذين عثرت عليهما القوات الفرنسية لدى الجهاديين في شمال مالي كانا بكامل قوتيهما التشغيلية، على الرغم من الظروف التخزينية السيئة التي وضعا بها وسوء عملية مناولتهما. والكثير من الأدوات التي يستخدمها المتمردون هي من إنتاج الاتحاد السوفيتي والصين من حقبة الحرب الباردة ولكن أيضاً يملك المتمردون أدوات أحدث، منها ذخائر منتجة في بلغاريا في العام ٢٠١١، وأخرى منتجة في الصين في العام ٢٠١٠.



سيدة تسير في أحد شوارع غاو، شمال مالي، عقب هجوم شنته المجموعات المسلحة، شباط ٢٠١٣. © صورة جويل ساجيت/ AFP

ويحصل المتمرّدون على أغلب أسلحتهم من مخازن السلاح في مالي، من خلال الإستيلاء على السلاح في أرض المعارك والسرقة وغير ذلك من التحويل أساليب. ففي العام ٢٠١٤، تشابك الجيش المالي مع المتمرّدين في مدينة كيدال في شمال مالي. وقد هزم المتمرّدون الجيش المالي واستولوا على عدة أطنان من الأسلحة والذخائر بالإضافة إلى ٥٠ مركبة رباعية الدفع كان الاتحاد الأوروبي قد قدمها إلى الجيش المالي كجزء من دعمه للتدريب العسكري.

وتتواجد أيضاً في شمال مالي أسلحة وذخائر ذات مقاييس حلف شمال الأطلسي، وإن كانت بأعداد أقل، وهي تتضمن بنادق هجومية من إنتاج بلجيكا والبرتغال، ورشاشات وذخائر بلجيكية الصنع. وقد جيء بهذه الأدوات وأدوات أخرى من ليبيا حيث تتوافر الذخائر من عصر تشتت ترسانات القذافي. وقد سهلت الروابط العشائرية وطرق التجارة المنشأة عبر الصحراء، في تهريب الأسلحة والذخائر عبر الحدود وإرسالها إلى شمال مالي عن طريق قوافل الشاحنات التي تعبر الصحارى والمركبات التي تسير على كل أنواع التضاريس - نسخة حديثة من تجارة القوافل. وتتضمن الإمدادات من ليبيا أسلحة من العيارات الكبيرة بالإضافة إلى أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف. كما جيء أيضاً بذخائر من الجزائر وبوركينا فاسو ودول أخرى في المنطقة ولكن بكميات محدودة. ولم تسفر الأبحاث التي أجريت لغايات هذا الفصل عن أدلة تظهر أن دول أجنبية تزود الأسلحة والذخائر إلى المتمرّدين في شمال مالي بما في ذلك الجهات الفاعلة المرتبطة بالقاعدة والخاضعة للحظر الذي فرضه مجلس الأمن الدولي.

وتشير النتائج إلى ضرورة إجراء اتفاقيات سلام بين الثوار والحكومة المالية للتخفيف من حدة العنف على المدى الطويل. وفي الوقت ذاته، ونظراً لأهمية مخازن الأسلحة المالية كمصدر للأسلحة والذخائر بالنسبة إلى المتمرّدين، فإن الحاجة إلى تحسين الأمن المادي للجيش وإدارة مخازن الأسلحة أصبحت ملحة. كما يجب وضع تدابير لمنع الأسلحة في المنطقة من الوصول إلى شمال مالي. وقد تتطلب هذه الجهود إطلاق مبادرات إقليمية أبعد من حظر الأمم المتحدة على الجهاديين، والذي كان فعالاً على المدى الواسع حتى اليوم. وهذا التحدي على غاية من التعقيد بسبب أن العديد من المناطق الحدودية هي تحت سيطرة المجموعات الغير تابعة للدولة أو المجموعات الشبه مستقلة. وقد أصبح الجهاديون منذ انفصالهم عن المتمرّدين الانفصاليين مصدر القلق الأمني الأكبر في شمال مالي. والمواجهة مع هذه المجموعات تتطلب تجاوباً ديناميكياً من المجتمع الدولي. ■